Scientific Journal of Faculty of Education, Misurata University-Libya, Vol. 1, No. 10, Mar. 2018

Published on Web 01/3/2018

المجلة العلمية لكلية التربية، جامعة مصراتة، ليبيا، المجلد الأول ـ العدد العاشر، مارس 2018م

الاسم المُختلف في سبب منعه من الصرف في القرآن الكريم

أ. أشرف عيسى محمد أ. سامية أبو جناح

بسم الله الرحمن الرحيم

تقع هذه الدراسة في الاسم الممنوع من الصرف لأسباب مختلفة في القرآن الكريم، وما يحيله النحاة والمفسرون تارة إلى التناسب، وتارة أخرى إلى الاتباع، وتارة إلى المعنى المراد من الكلمة حسب اللغة.

فالغاية من هذه الدراسة تقديم الألفاظ التي أُختلِفَ في سبب منعها من الصرف لأسباب مختلفة، ورد هذه الألفاظ إلى أصلها بما يتوافق مع اللغة العربية ولو بوجه، أو ما توافق مع ما وصل إلينا من قراءات القرآن المختلفة، وتكمن أهميتها من كونها دراسة علمية، حيث إن هناك الكثير من الدراسات التي تناولت الاسم الممنوع من الصرف من زوايا مختلفة دون التخصيص في سبب المنع لبعض الأسماء، وأتبعنا المنهج الوصفي التحليلي معتمدين على أقوال النحاة والمفسرين في هذا الأمر.

الدراسة تحدد سبب الاختلاف في منع الاسم من الصرف، وتجمع بين يدي القارئ والباحث، الكلمات الموجودة في ثنايا كتب النحاة والمفسرين والمعربين لآي الذكر الحكيم؛ ولذلك وسمنا هذا البحث بعنوان: الاسم المختلف في سبب منعه من الصرف في القرآن الكريم. فالدراسات السابقة تناولت الأسماء الممنوعة من الصرف وبيان سبب منعها، ومن ثم دراسات أخرى قامت على ضوء صرف الممنوع من الصرف، وغير ذلك من الدراسات التي تناولت الاسم الممنوع من الصرف.

تناولنا في هذا البحث معنى الصرف في المعجم والاصطلاح، والفرق بين الاسم المنصرف والاسم غير المنصرف. ومتى يمنع الاسم من الصرف؟ ثم تناولنا الأسماء المختلف في سبب منعها من الصرف في القرآن الكريم. وأوضحنا القراءات الواردة فيها إن وُجدت، ثم التوجيه النحوي والصرفي لهذا الاسم.

مفهوم الصرف في اللغة والاصطلاح:

الصرف لغة:(أَن تَصْرِفَ إنساناً عن وجْهٍ يريده إلى مَصْرِفٍ غير ذلك، وصَرَّفَ الشيءَ أَعْمله في غير وجه كأَنه يَصرِفُه عن وجه إلى وجه، وتَصارِيفُ الأُمورِ: تَخالِيفُها ومنه تَصارِيفُ الرِّياحِ والسَّحابِ؛ صَرْفُها من جهة إلى جهة، وكذلك تصريفُ السُّيُولِ والخُيولِ والأُمور والآيات، وتَصْرِيفُ الرياحِ جعلُها جَنُوباً وشَمالاً وصَباً ودَبُوراً)(1).

واصطلاحًا بالمعنى العَمَليّ: تحويلُ الأَصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ، لِمعانٍ مقصودة، لا تحصُل إلا بها، كاسمَيْ الفاعلِ والمفعولِ، واسمِ التفضيلِ، والتثنيةِ والجمعِ، إلى غير ذلك.

وثمرته: صَوْنُ اللسانِ عن الخطأِ في المفرداتِ، ومراعاةُ قانونِ اللغةِ في الكتابةِ.

واستمدادُه: من كلامِ الله تعالى، وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم، وكلامِ العربِ.

وبالمعنى العِلْمِيّ: علمٌ بأصول يُعْرَف بها أحوالُ أبنيةِ الكلمةِ، التي ليست بإعرابٍ ولا بناءٍ.

وموضوعُه: الألفاظُ العربيةُ من حيثُ تلك الأحوالِ، كالصحَّة والإعلالِ، والأصالةِ والزيادةِ، ونحوِها. ويختصُّ بالأسماءِ المتمكنةِ، والأفعالِ المتصرّفة)[2].

الاسم المنصرف وغير المنصرف.

الاسم المنصرف: هو الاسم المنوّن تنوين التمكّن مثل: "رجولةٌ، شرفٌ، قوةٌ، ....."، وأما غير المنصرف فهو الاسم غير المنون، مثل: "أخرسُ، أحمقُ، معاويةُ، يزيدُ، أحمدُ، عمرُ، عثمانُ، ظمآنُ،...." والتنوين يقصد به علميًا: نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظًا لا خطًّا، بمعنى أنها تنطق ولا تكتب.

العلاقة بين الاسم المنصرف والاسم الممنوع من الصرف.

أولا: يتفق المنصرف وغير المنصرف في شيئين:

1- أن كلا منهما يرفع بالضمة، تقول: "كان إبراهيمُ خليلَ الله، وكان محمدٌ خاتمَ الأنبياء".

2- أن كلا منهما ينصب بالفتحة، تقول: "بعث الله إبراهيمَ ومحمدًا لهداية الناس".

ثانيا: يفترق المنصرف وغير المنصرف في شيئين:

1- أن المنصرف منون، وغير المنصرف لا ينون، مثل: "محمدٌ" و "إبراهيمُ".

2- أن المنصرف يجر بالكسرة على الأصل، وغير المنصرف يجر بالفتحة على خلاف الأصل، تقول: "يرجع نَسَبُ محمدٍ إلى إبراهيمَ عليهما السلام"(3).

الأسماء التي تمنع من الصرف

جُمعت الأسماء الممنوعة من الصرف في قول القائل:

اجمعْ وزِنْ عادلاً أنّثْ بمعرفَةٍ ركّبْ وزِدْ عُجْمةً فالوَصْفُ قد كَمُلا(4)

ويمكن تقسيمها على النحو التالي بإيجاز:

أولا: ما منع الصرف لعلة واحدة وهو نوعان:

أ- ما ختم بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة، مثل: (ليلى- سلمى- صحراء). ولبس كل همزة تمنع الاسم من الصرف، فكثير من صيغ التكسير مختومة بهمزة قبلها ألف، ويلتبس على بعض الدارسين – حين يظنون- أن مثل هذه الصيغ ممنوعة من الصرف فالهمزة في جمع التكسير لها أنواع:

1- همزة أصلية، مثل: عِبْء-أعباء، ضوء- أضواء.

2- منقلبة عن واو، مثل: آباء، أعداء، أو عن ياء، مثل: آراء، أصداء. وهاتان الصيغتان ليستا من أوزان ألف التأنيث الممدودة، ولذلك فهي غير ممنوعة من الصرف.

3- أما إذا كانت الهمزة للتأنيث فإنها تمنع من الصرف، مثل: كرماء، شرفاء.

ب- ما جاء على صيغة منتهى الجموع أي ما جاء على وزن (مفاعل أو مفاعيل)، وهي كل جمع ثالثة ألف زائدة بعدها حرفان أو ثلاثة وسطها ساكن، مثل: (مررت بمساجد دمشق).

ثانيا: ما منع الصرف لعلتين اثنتين وهو نوعان: علم وصفة:

آ- أما العلم فيمنع من الصرف في المواضع الستة الآتية:

1- إذا كان علما مؤنثا، فاطمة ، وزينب ، وحمزة.

2- إذا كان علما أعجميّا زائدا على ثلاث أحرف، مثل إدريس- إبراهيم- سقراط.

3- أن يكون علما على وزن الفعل، مثل: (يثرب، أَحْمَد ، وَيَشْكُرُ ، وَيَزِيدُ ، وتَغْلِبُ ، وَتَدْمُرُ) .

4- أن يكون مركبا تركيبا مزجيا غير مختوما بـ (ويه) مثل: (مَعْدِيكَرِبُ ، وبَعْلَبَكُّ).

5- أن يكون علما على وزن فعل، نحو: (عُمَرُ ، وَزُفَرُ ، وَقُثَمُ ، وَهُبَلُ ، وَزُحَلُ ، وجُمَحُ ، وَقَزَحُ ، وَمُضَرَ) أي: العلمية مع العدل.

6- أن يكون علما مزيدا في آخره ألف ونون، مثل: (مَرْوَانُ ، وعُثْمَانُ ، وغَطَفَانُ ، وعَفّانُ ، وسَحْبَانُ ، وسُفْيَانُ ، وعِمْرَانُ ، وَقَحْطَانُ ، وَعَدْنَانُ).

ب- وأما الصفة فتمنع من الصرف في المواضع الثلاثة الآتية:

1- أن تأتي الصفة على وزن (أفعل) والمؤنث فعلاء، نحو (أَكْرَمُ ، وَأَفْضَلُ ، وَأَجْمَلُ).

2- أن تأتي الصفة على وزن (فعلان) والمؤنث (فعلى) كـ (عطشان، عطشى، رَيَّانُ ، وشَبْعَانُ ، ويَقْظَانُ)

3- أن تكون صفة من الألفاظ الآتية: مثل: لفظ (أُخَر) كقوله تعالى: ﴿ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ ([5]) ومثل: لفظ (مَثْنَى ، وَثُلاَثُ ، وَرُبَاعُ).

يجرّ الاسم الممنوع من الصرف بالفتحة عوضا عن الكسرة إلا إذا كان مضافا أو معرفا بـ (ال) فإنه يجر بالكسرة من غير تنوين.

الأسماء الواردة في القرآن الكريم ومُختلف في سبب منعها من الصرف

1- إبليس – لعنة الله عليه-.

قال تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْنا لِلْمَلائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبْلِيسَ أَبى وَاسْتَكْبَرَ وَكانَ مِنَ الْكافِرِينَ﴾(6)

ذُكر اسم إبليس- لعنة الله عليه- في القرآن حوالي إحدى عشرة مرة، وقد اختلف العلماء في هذا الاسم، وسبب منعه من الصرف، فقال صاحب التبيان: (هو اسم أعجمي لا ينصرف للعجمة والتعريف، وقيل: هو عربي واشتقاقه من الإبْلَاس ولم ينصرف للتعريف، وإنه لا نظير له في الأسماء، وهذا بعيد على أن في الأسماء مثله، نحو: إخريط، وإجفيل، وإصليت، ونحوه)(7).وقال صاحب الجدول: (هو لفظ أعجمي وزنه إفْعيل، وقيل: هو عربيّ مشتقّ من الإبلاس وهو اليأس، ومنع من الصرف للعلميّة فقط شذوذًا)(8)، وهناك من قال: (شُبِّه بالأسماء الأعجمية، فامتنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة، وشبه العجمة هو أنه وإن كان مشتقًّا من الإبلاس فإنه لم يُسمَّ به أحد من العرب، فصار خاصًا بمن أطلقه الله عليه، فكأنه دليل في لسانهم، وهو علم مرتجل)(9)، وعلى هذا فإعرابه في الآية السابقة: (إلا) أداة استثناء (إبليس) مستثنى بـ (إلا) منصوب ممتنع من التنوين للعلمية والعجمة.

2- سليمان – عليه السلام-.

قال تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ﴾(10)

سليمان –عليه السلام- جاء ذكره في القرآن الكريم حوالي عشر مرات، وسليمان تصغير سلمان، واختلف العلماء في سبب منعه من الصرف، فهناك من جعل سبب منعه من الصرف للعلمية والعجمة(11)، وهناك من قال: بسبب العلمية وزيادة الألف والنون(12)، وهناك من اَوْقَفَ السبب على معرفة الاشتقاق(13)، وهناك من لم يُشِرْ إلى السبب واكتفى بقوله: ممنوع من الصرف(14). وقال رضي الدين الأستراباذي في شرحه لشافية ابن الحاجب: (كل اسم على فِعْلان مثلث الفاء ساكن العين كان أو متحركة، كورشان، والسبعان، والظربان، يجمع على فعالين، إلا أن يكون علما مرتجلًا، كسَلْمان وعُثْمان وعَفْان وحَمْدان وغَطفان؛ وذلك لأن التكسير في المرتجل مستغرب، بخلافه في المنقول، إذ له عهد بالتكسير، ولا سيما إذا كان في المرتجل ما ينبغي أن يحافظ عليه من الألف والنون لشبهه بألف التأنيث)(15).

وعلى هذا يكون إعرابه في الآية السابقة، (سليمان) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة؛ لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وزيادة الألف والنون موقوفة على معرفة الاشتقاق.

3- عرفات.

قال تعالى: ﴿ فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾ (16).

قال الجوهري:(عَرَفات موضع بِمِنًى وهو اسم في لفظ الجمع فلا يُجْمع، قال الفراء: ولا واحد له بصحة، وقول الناس نزلنا بعَرفة شَبيه بمولَّد وليس بعربي مَحْض وهي مَعْرِفة وإن كان جمعاً؛ لأَن الأَماكن لا تزول فصار كالشيء الواحد، وخالف الزيدِين تقول هؤلاء عرفاتٌ حسَنةً تَنْصِب النعتَ؛ لأَنه نكِرة وهي مصروفة، قال اللّه تعالى: ﴿فإذا أَفَضْتُم من عَرفاتٍ﴾)[17]، قال الأَخفش: (إنما صرفت؛ لأَن التاء صارت بمنزلة الياء والواو في مُسلِمين ومسلمون؛ لأنه تذكيره ،وصار التنوين بمنزلة النون، فلما سمي به تُرِك على حاله كما تُرِك مسلمون إذا سمي به على حاله حكاية، ومن العرب من لا يصرف ذا إذا سمي به، ويشبه التاء بها التأنيث في نحو: (حَمْدَةَ) وذلك قبيح)(18). وأورد ابن عطية بأنه (اسم مرتجل كسائر أسماء البقاع...)([19]). قال النّحاس: (هذا الجيّد)([20])، وحكى سيبويه: (أن من العرب من لا ينون أذرعات)[21]

و لفظ (عرفات) من الملحقات بجمع المؤنث السالم. فحقه أن يرفع بالضمة وينصب ويجر بالكسرة والملحقات بجمع المؤنث نوعان:

أ- الأول كلمات لها صورة جمع المؤنث ولكن ليس لها مفرد، لفظها وإنما لها مفرد من معناها، مثل (أولات) بمعنى صاحبات ومفردها (ذات) بمعنى صاحبة. وبما أن كلمة (أولات) مضافة دائما فهي تعرب اعراب جمع المؤنث بدون تنوين، ومثلها لفظ (اللات) وهي اسم موصول لجمع الإناث وتعرب إعرابه وهناك من يبنيها على الكسر فهي عندهم اسم جمع لكلمة (التي).

ب- النوع الثاني من ملحقات جمع المؤنث السالم، هو كل ما كان من جمع المؤنث أو ملحقاته ثم انتقل فأصبح علما على رجل أو امرأة أو مكان أو غير ذلك من أمثلته «سعادات وزينبات، وعنايات، ونعمات، وعرفات، وأذرعات». فهذه لفظها لفظ جمع المؤنث ولكنها تطلق على مفرد سواء كان مذكرًا أم مؤنثًا وفي إعراب هذا النوع الأخير من الأسماء ثلاثة أقوال، الأول: يعربه إعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين،

والثاني: يعربه إعراب جمع المؤنث السالم ولكن بدون تنوين، والثالث: يعربه إعراب الممنوع من الصرف يرفعه بالضمة، وينصبه ويجره بالفتحة ولكن بدون تنوين)(22).

ويُروى قول امرئ القيس:(23)

تَنَوَّرْتُها من أَذْرِعاتٍ، وأهلُها بيَثْرِبَ، أدْنى دارِها نَظَرٌ عالٍ

بالأوجهُ الثلاثة كسرِ التاءِ منوَّنةٌ، وكسرِها بلا تنوين، وفتحها غيرَ منوَّنة)(24). والقول الفصيحُ هذه أذرِعاتٌ وعَرَفاتٌ، ورأَيتُ أذرعاتٍ وعَرفاتٍ، وسافرتُ إلى أذرعاتٍ وعَرَفاتٍ؛ لإنها بمنزلة النون في (مسلمين).

4- يحيى.

قال تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾(25)

(يحيى) علما فإنه يكتب بالياء فرقا بين (يحيى) الاسم، وبين (يحيا) الفعل(26)

(يحيى)، فيه قولان: (الأول أنه منقول من المضارع يحيا؛ لأن العرب تسمّي بالأفعال كثيرًا مثل يعيش ويعمر، وعلى ذلك فهو ممنوع من الصرف للعلميّة ووزن الفعل)([27]). والقول الثاني: (أنّه أعجميّ لا اشتقاق له- وهذا هو الظاهر- فامتناعه للعلميّة والعجمة)(28).

والظاهر هنا كما أشار الزمخشري: أن (يحيى) هو اسم أعجمي ك (موسى، عيسى)، ولهذا مُنع من الصرف للعلمية والعجمة، وإن كان عربيًا فمنعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل الذى ماضيه حي، ك (يعمر، يعيش، يزيد)، وهي من الأسماء التي تُسمّي بها العرب(29).

5- مثنى وثلاث ورباع.

قال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ ﴾(30)

اختلف العلماء في هذه الأعداد، هل العدل يشمل الأعداد من واحد إلى عشرة، أم أنه وقف على ما ورد في القرآن الكريم فقط وهو مثنى وثلاث ورباع؟ والاختلاف في صرفها من عدمه كثيرة ومتعددة، منها أن (مَثْنَى) في موضع نصب بدل من (ما)،ولم ينصرف؛ لأنه معدول عن اثنين دال على التكرير، ولأنه معدول عن مؤنث، لأن العدد مؤنث، في قوله تعالى: ﴿ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ ([31])، وقال الفراء: (لم ينصرف لأنه معدول عن معنى الإضافة وفيه تقدير دخول الألف واللام وجاز صرفه في العدد على أنه

نكرة)[32]، وقال الأخفش: (أن سميت به صرفته في المعرفة والنكرة، لأنه قد زال عنه العدل)[33]، وقيل: لم ينصرف؛ لأنه معدول عن لفظه وعن معناه، وقيل: امتنع من الصرف؛ لأنه معدول؛ ولأنه صفة. وقيل: امتنع لأنه معدول ولأنه جمع، وقيل: امتنع لأنه معدول؛ ولأنه عدل على غير أصل العدل؛ لأن الأصل في العدل إنما هو للمعارف وهذا نكرة بعد العدل، وثلاث ورباع مثل: مثنى في جميع علله. وثمة خلاف مفاده: هل العدل يشمل الأعداد من واحد إلى عشرة، أم أنه وقف على ما ورد في القرآن الكريم فقط وهو مثنى وثلاث ورباع؟

بمعنى: هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتسع ومتسع؟ فالنحاة في هذا الأمر على ثلاثة مذاهب، أحدها: لا، وعليه البصريون؛ لأن فيه إحداث لفظ لم تتكلم به العرب، والثاني: نعم، وعليه الكوفيون والزجاج لوضوح طريق القياس فيه، والثالث: يقاس على ما سمع من (فُعَال) لكثرته دون (مَفْعَل) لقلته(34).

6- أشياء.

قال تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَسْئَلُوا عَنْ أَشْياءَ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ ﴾ (35)

لاحظ علماء اللغة أنها مُنعت من الصرف، وقد أشكل ذلك عليهم، وذلك لأن (أشياء) مُنعت من الصرف من غير أن يوجد سبب للمنع، فذهب العلماء يعللون سبب منع الكلمة من الصرف، واختلفوا في هذه التعليلات، حتى قال أبو حاتم السجستاني: (أشياء) (أفعال) مثل: (أنباء)، وكان يجب أن تصرف إلا أنها سُمعت عن العرب غير مصروفة، فاحتال لها النحويون باحتبالات لاتصح)([36]). وهذا القول رده النحاس فقال: (وأما أن تكون أفعال على قول أبي حاتم فمحال؛ أفعالا لا يمتنع من الصرف، وليس شيء يمتنع من الصرف لغير علة)([37]).

ذهب الكوفيون إلى أن أشياء وزنه أفعاء والأصل أفعلاء، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب بعض الكوفيين إلى أن وزنه أفعال، وذهب البصريون إلى أن وزنه لفعاء والأصل فعلاء)(38).

و ذهب سيبويه الى أن مفردها شيء وقد جمعت على شيئاء، ثم قدمت اللام على الألف كراهية اجتماع همزتين بينهما ألف ساكنة([39]).

وذهب الفراء —وهو موافق لقول الأخفش– إلى أن مفردها شيء وجمعها «أشيئاء» وقد حذفت الهمزة الأولى لتخفيف اللفظ([40]).

وأما مذهب الكسائي فيتلخص بأن وزن أشياء أفعال، وقد منعت من الصرف قياسا لها على ما آخره ألف التأنيث الممدودة)(41).

وعلى هذا يكون إعراب (عن أشياء) في الآية: جارّ ومجرور متعلّق بـ (تسألوا)، وعلامة الجرّ الفتحة، فهو ممنوع من الصرف ملحق بالمنتهي بألف التأنيث الممدودة.

7- آزر.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ آزَرَ أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا آلِهَةً إِنِّي أَرَاكَ وَقَوْمَكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾(42)

اختلف العلماء في سبب منعه من الصرف، هل للعلميّة والعجمة أو وزن الفعل؟

قال الزمخشري: (آزَرَ: اسم أبي إبراهيم عليه السلام . وفي كتب التواريخ أنّ اسمه بالسريانية تارح . والأقرب أن يكون وزن (عَازَرَ) فاعل مثل، تارح، وعابر، وعازر، وشالخ، وفالغ، وما أشبهها من أسمائهم).(43)

وأشار صاحب الجدول : أن(آزر)، زنة (آدم) مفتوح الزاي، وهو أعجميّ عند من قال بعدم اشتقاقه، أو على وزن الفعل عند من قال انه مشتقّ من الوزر أو الأزر)(44).

وأورد النحاس في اسم (آزر) أقوالًا كثيرة قائلًا: (تكلم العلماء في هذا فقال الحسن: كان اسم أبيه آزر، وقيل: كان له اسمان آزر وتارح ،وروى المعتمر بن سليمان عن أبيه قال: بلغني أنها أعوج، قال: وهي أشد كلمة قالها إبراهيم صلى الله عليه وسلم لأبيه، وقال الضحاك معنى: (آزر) شيخ، قال أبو جعفر: يكون هذا مشتقا من الأزر وهو الظهر ولا ينصرف؛ لأنه على (أفعل) ويكون بدلا، كما يُقال: رجل أجوف، أي: عظيم الجوف، وكذا (آزر) يكون عظيم الأزر معوجه، وروي عن ابن عباس أنه قرأ: (وإذ قال إبراهيم لأبيه أازرا) بهمزتين فالأولى مفتوحة والثانية مكسورة هذه رواية أبي حاتم، ولم يبين معناه، فيجوز أن يكون مشتقا من الأزر، أي: الظهر ويكون معناه القوة)(45).

وبناءً على ما تقدم يحتمل أن يكون وزنه (أفعل) مثل: (آدم) ويحتمل أن يكون (فاعل) مثل: تارخ، وفالخ، وشالخ، ولاون، وهذا الوزن كثير في الأسماء الأعجمية، وعلى هذا يكون إعرابه: بدل من أبي، أو عطف بيان له مجرور وعلامة الجرّ الفتحة فهو ممنوع من الصرف للعلميّة والعجمة أو وزن الفعل، وقرىء:(آزرُ) بالضم على النداء(46) وقال الفراء: (وهو وجه حسن) ([47])، وهي قراءة أبي ويعقوب وغيرهما[48].

8- غَوَاشٍ

قال تعالى: ﴿لَهُمْ مِنْ جَهَنَّمَ مِهَادٌ وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ﴾(49)

التنوين في (غواش)، هل هو تنوين صرف أو تنوين عوض؟ أي: تنوين عوض من الياء أو من الحركة .

أوضح محيي الدين درويش أقوال النحاة فيها بقوله: (للنحاة في الجمع الذي على وزن مفاعل– إذا كان منقوصا– مذهبان ، فبعضهم قال : هو منصرف ، لأنه قد زالت عنه صيغة منتهى الجموع ، فصار وزنه وزن جناح ، وقد زال فانصرف. وقال الجمهور : هو ممنوع من الصرف ، والتنوين تنوين عوض، و اختلفوا في المعوض عنه ماذا؟ فالجمهور على أنه عوض عن الياء المحذوفة ، وذهب المبرد الى أنه عوض عن حركتها ، والكسر ليس كسر إعراب)(50).

تنوين العوض ثلاثة أقسام:

1– عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) المسبوقة بكلمة حين أو ساعة وما أشبههما، عوضاً عن جملة تكون بعدها، نحو: "قدم والدي وكنت حينئذ غائباً". أي: حين إذ قدم.

2– عوض عن اسم: وهو اللاحق لـ (كل وبعض) عوضاً عما تضافان إليه، نحو: كلٌّ يسمع النصح، والمستفيد قليلٌ، ونحو: زملائي كثيرون، فدعوت بعضاً، وتركت بعضهم.

3– عوض عن حرف: وهو اللاحق لاسم منقوص ممنوع من الصرف ومنه قوله تعالى: (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ)، نحو: الليالي مواضٍ بحوادثها، شرب الزرع من سواقٍ فياضة، والأصل: مواضيُ، وسواقيَ، وغواشيُ. فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة، التي كانت العرب تحذفها (من فواعل وأشباهها) في حالتي الرفع والجر، فالكلمة مرفوعة بضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ومجرورة بفتحة نيابة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة)(51).

ورأي الجمهور في كون (غواش) أصلها (غواشيُ)؛ لأنها على وزن فواعل، وفواعل صيغة منتهى الجموع فهي ممنوعة من الصرف لعلةٍ واحدة .

9– يأجوج ومأجوج.

قال تعالى: ﴿قالُوا يا ذَا الْقَرْنَيْنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾(52) .

(يأجوج ومأجوج)، قيل هما أعجميّان لا اشتقاق لهما، ومنعا من الصرف للعلميّة والعجمة، وقيل هما عربيان واشتقاقهما من أجيج النار أي التهابها، أو من الأوج وهو سرعة العدو .. والأول وزنه يفعول، والثاني مفعول، والمنع حينئذ للعلميّة والتأنيث، ويجوز في لفظهما الهمز وعدمه(53).

وقال النحاس:(قرأ عاصم والأعرج (يأجوج ومأجوج) بالهمز، قال أبو إسحاق: هما مشتقان من أجة الحريق، ومن ملح أجاج، و الصرف أن تجعلهما اسما للقبيلتين على فاعول ومفعول، ومن لم يهمز جعلهما أعجميين على قول أكثر النحويين، قال الأخفش: ياجوج من يججت وماجوج من مججت)(54). إذن قراءة الهمز من حيث اللغة مرجوحة، أي ضعفها أكثر النحويين.

وأما بالنسبة لقضية الهمز من عدمه فـ(من الحقائق التي توصل إليها علماء اللغة والقراءات ؛ أنَّ الهمزة كانت خاصة من الخواص البدوية التي اشتهرت بها قبائل وسط الجزيرة ، وشرقيها ، وهي قبائل تميم ، وما جاورها ، وإنَّ عدم الهمز خاصة حضريَّة امتازت بها لهجة القبائل في شمال الجزيرة ، وغربيها ، وفي ذلك يقول أبو زيد الأنصاري: أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون ، وقف عليها عيسى بن عمر ، فقال : ما آخذ من قول تميم إلاّ بالنبر ، وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطروا نبروا ، والهمزة في الغالب نبر. ويعزى هذا التنوع إلى أنَّ " القبائل العربية تميل إلى السرعة في النطق ، وتلمس أيسر السبل إلى هذه السرعة ، فإنَّ تحقيق الهمز كان في لسانها الخاصة التي تخفف من عيب هذه السرعة ، أي أنَّ الناطق البدوي تعوّدَ النبر في موضع الهمزة،...ولهذا جنحت لهجة أسد إلى تحقيق الهمز في بعض الأعلام نحو : (يأجوج ، ومأجوج)(55) .

10- سيناء

قال تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِلْآكِلِينَ﴾(56)

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو " سِينَاء " بكسر السين ، والباقون بفتحها(57). وهو اسم ممنوع من الصرف للألف الممدودة عند الكوفيين؛ لأنهم يثبتون أن همزة فعلاء تكون للتأنيث . وعند البصريين ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة أو العلمية والتأنيث؛ لأن ألف فعلاء عندهم لا تكون للتأنيث، بل للإلحاق بـ(فعلال) كـ(علباء وحرباء) وهو ملحق بـ(قرطاس وسرداح) وهمزته منقلبة عن واو أو ياء؛ لأن الإلحاق يكون بهما ، وقرأ الأعمش { سينا } بالفتح والقصر ، وقرىء { سينا } بالكسر والقصر فألفه للتأنيث أن لم يكن أعجمياً58 ، وهما لغتان وأصله سرياني(59)

وطور سيناء هو طور سينين نفسه: وهو، إما أن يكون مركبا إضافيا، كامرئ القيس، بعلبك، وهو ممنوع من الصرف. وإما أن يكون (طور) اسم الجبل، وقد أضيف إلى بقعة اسمها (سيناء)، وهي معروفة بـ(صحراء سيناء)، وهي امتداد لفلسطين حتى قناة السويس، وهي صحراء التيه التي تاه بها قوم موسى أربعين سنة)(60).

وعلى ما تقدم فـ(سَيْناء) بفتح السين وإسكان الياء ممنوعة من الصرف بسبب ألف التأنيث الممدودة فهي وصف على وزن فعلاء مثل: حمراء.

و(سِيناء) بكسر السين بعدها ياء ممدودة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث.

11- تترى.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَى كُلَّ مَا جَاءَ أُمَّةً رَسُولُهَا كَذَّبُوهُ فَأَتْبَعْنَا بَعْضَهُمْ بَعْضًا وَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ فَبُعْدًا لِقَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ﴾(61).

تترى: فيها لغتان، فقد سمعت منونة وغير منونة على اعتبار الألف للتأنيث فتمنع من الصرف، أو للإلحاق فلا تمنع. وهي مصدر، و(التاء) الأولى فيه منقلبة عن واو أصله، (وترى)، قال ابن سِيده: (وليس هذا البدل قياسًا) ([62])؛ لأنّ الكلمة من الوتر أو من المواترة، إنما هو في أشياء معلومة، ألا ترى أنك لا تقول في (وزير): تزير؟ إنما تقيس على إبدال التاء من الواو في (افتعل) وما تصّرف منها إذا كانت فاؤه واوًا، فإن فاءه تقلب تاءً وتدغم في تاء افتعل التي بعدها نحو: اتّزن[63] و(الألف) أمّا مزيدة للإلحاق كأرطى، أو هي للتأنيث. أمّا رسمها فقد رسمت في المصحف طويلة- خلافا للقياس الإملائيّ- وذلك لتناسب قراء التنوين.

وقيل: تترى اسم جمع كأسرى وشتى.

وعليه فألف (تترى) المقصورة فيها ثلاثة أقوال:

أ- هي للإلحاق بـ (جعفر)، وهي كالألف في (أرطى، ومِعْزى)؛ ولذلك تؤنث في قول من صرفها([64]).

ب- هي بدل من التنوين .

ج- هي للتأنيث، مثل: سكرى، وعلى هذا القول فهي ممنوعة من الصرف ولا تنوّن، وهي من الكلمات التي لا تعرب إلا حالا، مثل: معاً- قاطبةً-فُرادى عياناً- سرّاً- خلافاً- كهلاً (65).

12- لقمان.

قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾(66)

لقمان في اسمه قولان(67):

أحدهما: أنه اسم أعجمي منع من الصرف للعجمة والعلمية.

وثانيهما: أنه عربي ومنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون. والأول أولى.

وبالنسبة إلى زيادة الألف والنون، نجد أن الأسماء مثل:

(عثمان، مروان، نعمان، سليمان، لقمان، عمران، عمان، زيادة الألف والنون مع الأعلام، تعتبران زائدتين إذا جاءتا بعد ثلاثة أحرف من الكلمة، جاء في القرآن: ﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ﴾([68])، وجاء أيضا: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ﴾([69])، وجاء أيضا: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً﴾([70])، فكلمة "لقمان" في الآية الأولى مرفوعة بالضمة، وفي الثانية منصوبة بالفتحة، أما كلمة "عمران" في الآية الثالثة فهي مجرورة بالفتحة(71).

الخاتمة:

من أهم أسباب الاختلاف في كون الكلمة مختلف في سبب منعها من الصرف أم لا هو كالآتي:

1- اختلاف القراءات القرآنية في الكلمة الواحدة، نحو: القراءة بالفتح والكسر، أو القصر والمد، مثل: سيناء.

2- وجود اللغات المتعددة للكلمة الواحدة من حيث التنوين أو عدمه، وكذلك الهمز وعدمه في الكلمة، وترجيح العلماء لأصل الكلمة، مثل: يأجوج ومأجوج.

3- اختلاف مذاهب العلماء في وزن الكلمة يؤدي إلى صرفها أو عدم صرفها، مثل: كلمة (أشياء).

خلاصة القول: أنه توجد أسباب متعددة (للمنع من الصرف) داخل الكلمة الواحدة يؤدي إلى اختلاف رأي العلماء في سبب المنع من الصرف.

المراجع:

1 - لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط3/ 1414هـ، 9: 189، (صرف).

2- شذا العرف في عن الصرف، أحمد الحملاوي، ط16، 1384هـ- 1965م.ص: 19-20.

3 - ينظر:النحو المصفى، محمد عيد، مطبعة دار نشر الثقافة- الفجالة، 1975، ص: 39.(بتصرف)

4 - شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو
الأزهري، خالد بن عبد الله، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م، 2: 316.

5 - سورة البقرة، جزء من الآية: 184.

6 - سورة البقرة، جزء من الآية :34 .

7 - التبيان في إعراب القرآن، لعبد الله بن الحسين العكبري، تح: علي محمد البجاوي
،عيسى البابي الحلبي وشركاه، 1: 51.

8 - الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي، 1: 103،

9 – إعراب القرآن لابن سيده 1: 122

10 – سورة البقرة، جزء من الآية: 102.

11 – (سليمان): اسم أعجمي، وامتنع من الصرف للعلمية، والعجمة، ونظيره من الأعجمية، في أن في آخره ألفًا ونونًا: هامان، وماهان، وسامان، وليس امتناعه من الصرف للعلمية، وزيادة الألف والنون: كعثمان، لأن زيادة الألف والنون موقوفة على الاشتقاق والتصريف. والاشتقاق والتصريف العربيان لا يدخلان الأسماء العجمية. إعراب القرآن لابن سيده ،1 : 241.

12 – ينظر: إعراب القرآن الكريم لقاسم حميدان دعاس، دار المنير . دار الفارابى، دمشق، 1425 ، 1: 44.

13 – ينظر: إعراب القرآن وبيانه، لمحيي الدين الدرويش، دار الإرشاد . سورية، 1: 141.

14 – ينظر: الجدول لمحمود صافي، 1: 215.

15 – شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.لبنان، 2: 172 .

16 – سورة البقرة، جزء من الآية: 198.

[17] – الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت393هـ).دار العلم للملايين– بيروت. 5: 87. لسان العرب، لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، دار صادر – بيروت، ط/1، 9: 236.

18 – معاني القرآن للأخفش، تح: د. هدى قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411هـ–1990م، 1: 177.

19 – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تح: عبد السلام محمد، دار الكتب العلمية– بيروت، ط1/ 1422هـ، 1: 271.

20 – تفسير القرطبي، 2: 414.

21 – الكتاب لسيبويه، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3/ 1408هـ – 1988،3: 233.

22 – ينظر: شرح ابن عقيل، 1: 26، شرح الرضي على الكافية، 1: 47، شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1/ 1422هـ – 2001م، 1: 142، الجدول في إعراب القرآن، 2: 414.

23 – امرؤ القيس بن حجر الكندي، من أهل نجد، من الطبقة الأولى، وأحد أصحاب المعلقات، أشعر الناس وأوصفهم، سبق الشعراء إلى الوصف الكثير، يسمى بالملك الضليل وبذي القروح، غيَّر مقتلُ أبيه حياتَه من المجون واللهو إلى طلب الثأر. ديوان امرؤ القيس، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت– لبنان، ص: 136

24 – شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لبهاء الدين عبد الله بن عقيل ،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد،دار الفكر– سوريا، 1405هـ- 1985م، 1: 76. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، 1: 84.

25 – سورة آل عمران، جزء من الآية: 39.

26 – همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي ، 3: 524.

27 – ينظر: تفسير السراج المنير، لمحمد الشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت، 1: 244، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، 1 :35.

28 – الجدول في إعراب القرآن، لمحمود صافي، 3: 172.

29 – ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لمحمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تح : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، 1: 388.البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تح: عادل عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1/ 14222هـ- 2001م، 2: 451، تفسير السراج المنير لمحمد الشربيني، 1: 244.

30 – سورة النساء، جزء من الآية: 3.

31 – سورة النساء، جزء من الآية: 3.

32 – ينظر: معاني القرآن للفراء، 1: 254– 255.

33 – معاني القرآن للأخفش، 1: 244– 245.

34 – ينظر: الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي، 4: 436، إعراب القرآن، لأحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تح: د.زهير غازي زاهد، عالم الكتبت بيروت،1409هـ- 1988م، 1: 434، مشكل

إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب القيسي تح: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2 ، 1405، 1: 189، الأصول في النحو، لمحمد بن سهل بن السراج ، تح : د.عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2 ، 1988، 2: 83، أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تح: د . فخر صالح قدارة، الناشر دار الجيل-بيروت،1415هـ- 1995م، 274، العدد في اللغة، علي بن إسماعيل بن سيده، تح : عبد الله بن الحسين الناصر / عدنان بن محمد الظاهر، ط1 - 1413هـ 1993م، 29. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن يوسف بن هشام، تح : د.مازن المبارك، ومحمد علي حمدالله، دار الفكر - بيروت، ط6 ، 1985م، 859، همع الهوامع للسيوطي، 1: 99.

35 - سورة المائدة، جزء من الآية: 101.

36 - إعراب القرآن للنحاس، 2: 251.

37 - المصدر السابق نفسه، 2: 251.

38 - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لعبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، دار الفكر – دمشق. 2: 812-813.

39 - ينظر: الكتاب، 4: 380، والأنصاف للأنباري، 2: 312.

40 - معاني القرآن للفراء، 1: 321، معاني القرآن للزجاج، 2: 211.

41 - ينظر: معاني القرآن للفراء، 1: 321، معاني القرآن للزجاج، 2: 211.، شرح الشافية لابن الحاجب، 1: 30.

42 - سورة الأنعام، الآية: 74.

43 - الكشاف،2: 38.

44 - 7: 195.

45 - إعراب القرآن للنحاس، 2: 76.

46 - ينظر: في التعريب والمعرب، عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري، تح: د . إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ 1985م، 29. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله لأزهري، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م، 2: 708. الكشاف للزمخشري، 2: 38.

47 - معاني القرآن للفراء، 1: 340.

48 – ينظر: تفسير القرطبي: 7: 21.

49 – سورة الأعراف، جزء من الآية:41.

50 – إعراب القرآن و بيانه، 1: 1351.

51 – ينظر: دليل السالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله صالح الفوزان، دار المسلم للنشر والتوزيع، 1: 16. الجدول في إعراب القرآن، 8: 411.

52 – سورة الكهف، جزء من الآية:94 .

53 – ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري، 2 : 108، الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي، 16 : 251.

54 – إعراب القرآن للنحاس، 3: 80.

55 – اللهجات العربية في كتب إعراب القرآن حتى نهايةِ القرنِ الخامسِ الهجريِّ، الجامعة المستنصرية كلية الآداب، قسم اللغة العربية، أطروحة دكتوراه: منذر إبراهيم حسين الحلّيّ، 1427 هـ- 2006 م، 1: 9 .

56 – سورة المؤمنون، الآية: 20.

57 – اللباب في علوم الكتاب، لأبي حفص عمر بن علي ابن عادل الدمشقي ، دار الكتب العلمية – بيروت / لبنان، ط1 – 1419 هـ -1998 م، 14: 189.

58 – الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية،، 1423 هـ/ 2003 م، 12 115.

59 – حجة القراءات، لعبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة، تحقيق : سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2 ، 1402 – 1982، ص: 484.

60 – الجدول في إعراب القرآن لمحمود صافي، 18: 166.

61 – سورة مريم، الآية: 44.

62 – المخصص لابن سيده،تح: خليل جفال، دار أحياء التراث العربي، بيروت ، ط1، 1417هـ-1996م، 1: 479- 480.

63 – ينظر: لسان العرب لابن منظور، 5: 276.(وتر)

64 – ينظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، لأحمد الدمياطي، تح: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، ط3/ 1427هـ – 2006م، ص404.

65 – ينظر: الكتاب لسيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 3: 211، المغرب في ترتيب المعرب، لأبي الفتح ناصر الدين بن عبد السيدبن علي بن المطرز، تحقيق : محمود فاخوري و عبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد – حلب، الطبعة الأولى ، 1979، 5: 309، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ – 2001م، 3: 401، الجدول في إعراب القرآن 18 : 185.

66 – سورة لقمان، الآية: 13.

67 – الجدول في إعراب القرآن،21 : 78.

68 – سورة لقمان، جزء من الآية: 13.

69 – سورة لقمان، جزء من الآية: 12.

70 – سورة آل عمران، جزء من الآية: 30.

71 – النحو المصفى، محمد عيد، ص: 46.